

## موجة عالمية لتقنين الطاقة بسبب حرب الشرق الأوسط



شكّلت الحرب مع إيران نقطة تحول في نظام الطاقة العالمي. فما بدأ كمواجهة عسكرية إقليمية سرعان ما تحول إلى صدمة اقتصادية عالمية، كشفت هشاشة سلاسل إمداد الطاقة والضعف الاستراتيجي للاقتصادات الحديثة. أدى تعطل طرق الشحن، والتهديدات التي طالت البنية التحتية النفطية، والمخاوف المتعلقة بأمن مضيق هرمز، إلى دفع الحكومات لإعادة النظر في افتراضات راسخة حول توفر الطاقة.

أصبحت الفكرة المركزية بعد حرب إيران واضحة، فالطاقة لم تعد مجرد سلعة، بل أصبحت أصلاً استراتيجياً يرتبط مباشرة بالأمن القومي والاستقرار الاقتصادي والقدرة السياسية على الصمود.

وفي هذا السياق الجديد، برز تقنين الطاقة ليس فقط كإجراء طارئ، بل كأداة سياسة هيكلية. وتعكس الموجة العالمية لتقنين الطاقة انتقالاً أعمق من عالم قائم على الوفرة إلى عالم تحكمه إدارة المخاطر والاستهلاك المنضبط.

## صدمة العرض الناتجة عن الحرب

أحدثت الحرب مع إيران اضطراباً في أحد أهم شرايين تجارة الطاقة العالمية. فمضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خمس إمدادات النفط العالمية، أصبح بؤرة توتر عسكري. وحتى الانقطاعات المؤقتة أو مجرد التهديدات للممرات البحرية أدت إلى تقلبات فورية في أسواق الطاقة العالمية. قفزت أسعار النفط بسرعة في المراحل الأولى من الصراع، وارتفعت تكاليف التأمين على ناقلات النفط بشكل كبير. وسارعت الدول المستوردة للطاقة، خصوصاً في أوروبا وآسيا، إلى تأمين إمدادات بديلة. كما قامت الحكومات بتفعيل الاحتياطات الاستراتيجية وفرض قيود على الاستهلاك وإعطاء الأولوية للقطاعات الحيوية. وقد كشفت هذه الصدمة حقيقة أساسية مفادها بأن الاقتصادات الحديثة تعتمد على تدفق مستمر للطاقة، وأي انقطاع — ولو قصير — يمكن أن يطلق سلسلة من الهزات الاقتصادية المتتالية.

## صعود تقنين الطاقة كسياسة عامة

كان تقنين الطاقة تاريخياً يحدث في زمن الحروب أو الأزمات الحادة. لكن بعد حرب إيران، بدأ يتحول إلى أداة استباقية لإدارة عدم اليقين واستقرار الأسواق. وقد اعتمدت الحكومات أشكالاً متعددة من التقنين مثل التقنين المرن السلوكي، وحملات توعية لتقليل استهلاك الكهرباء والوقود، وتعرفة أعلى خلال ساعات الذروة وحوافز لتحسين كفاءة الطاقة. وتهدف هذه الإجراءات إلى تغيير سلوك المستهلكين دون فرض قيود صارمة. وهناك التقنين الإداري الذي يعتمد على فرض قيود على استهلاك الطاقة في الصناعات، وتخفيض الإضاءة والتدفئة في المباني العامة وتقليل ساعات تشغيل بعض المرافق. ويُستخدم هذا النوع عادة عندما تتعرض منظومة الطاقة لضغط مستمر. أما التقنين الإلزامي وهو الأصعب فيقوم على تحديد حصص للوقود، وانقطاع الإمدادات الكهربائية بطريقة مجدولة وإغلاق مؤقت للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة. ويمثل هذا المستوى أخطر أشكال التدخل لأنه يشير إلى نقص حاد في الإمدادات. وقد عكس التحول نحو التقنين حساباً استراتيجياً واضحاً وهو أن التحكم في الطلب أسرع وأقل كلفة من زيادة العرض أثناء الأزمات.

## نمو أبطأ وتكاليف أعلى

لتقنين الطاقة آثار اقتصادية واسعة، لأن الطاقة تمثل مدخلاً أساسياً في جميع القطاعات تقريباً. وعندما تُقيد الإمدادات أو الاستهلاك، تنتشر التأثيرات عبر الاقتصاد بأكمله. ومن أبرز نتائج التقنين تراجع الإنتاج الصناعي لأن القطاع الصناعي حساس للغاية لتوافر الطاقة. فحتى الانقطاعات

القصيرة يمكن أن توقف خطوط الإنتاج وتلحق أضراراً بالمعدات وتزيد التكاليف التشغيلية. ثم هناك ارتفاع التضخم حيث ينتج عن انخفاض الإنتاج مع ارتفاع أسعار الطاقة، زيادة أسعار السلع والخدمات. وغالباً ما ترتفع تكاليف النقل والغذاء والإسكان في وقت واحد، ما يخلق ضغوطاً تضخمية. كما يخلق التقنين في حال طالبت مدته حالة من عدم اليقين الاستثماري.

تعتمد الشركات على استقرار إمدادات الطاقة للتخطيط لاستثماراتها

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2026